بينة أعمل بينة أبيه وإن أحضر بينة أخرى لم يحفه وإن سمعت الفضية وإنه أبقى
للمشكل وأجل للتعرض بعده كونها لحاجة حالة تبقى التيسر فتشرع لما
حكم به لما قدموه من مرئيات الغضايا وإن لم يجب الوفود عنده لما قد يرى الحاكم
من معنى يقتضي التأخير لكن قوله وبثلاثة من الأيام أجل لم يعتن
به المحكم وقد رضيه خمسة فقال لعمل لإحضار الشفيع الشرس عنه أخره
بالشفعة وطلب التأخير لما بأتيه وإما المطلب الثاني التأخير لينظر هل يشفع أم لا
فكابر ترك على المشهور وإن تعجل إن فعد ارتياما ونظر المشتري بالمساءة
وصرابه جمهور بتأخير الثلاثة أيضا للنشري والمخبع الغيب أن كل الزمن
إلى من أدعى عليه بمال مثلا يزعم أنه شيء وطلب الحاكم حتى يتركي فيقر أو
ينكم والمعرى إلى وكم تؤجلت عليه يعين فادعى أن لزما يدفع به بينا
أمره أمستبشع مبتدأ وخبر والجملة صفة يعين والشفع الكفالة الكريه فيه
جهود وكراهة قالدم الذامور وما شكل إن اليسير مستكرهة للنفوس سواء
فلا يجوز الصلح عنها في دعوى يثبت فيها لكن ثلاثة وهو الصحيح أولا وثبت
ثابتا كما ينا الحريان أعرم وزعم أنه بينة وأنه قد بينت أن له كذا على زاد أو السلاح
بمعنى على فنكر ما ثبات الكريه على المنكر وبعد إخلاء ما كالربع فذلك أقنع إلى
أتمع التأجيل بثلاثة أيام فيمين استحق من يرى ربع بشهادة عدلين ولم
يبق له إلا اعتذار فيؤجل ليأتي بخلايه بثلاثة أيام كما قال وشرطه إلى الإخلاء
يقوت إما استحقاق برسم الاعتذار فيه يراه وهذه لتقوته بعد ليس كما قررنا
بهذه خمسة فروع نص على الأول منها بقوله الغرض وعلى الثاني والثالث المشبع
وعلم الرابع الجزيري وعلى الخامس ابن سهل وجه سوى أصله إلى والتأجيل في عيم
الأصول له أخرى وعشرون يوما ثمانية أو ما وتصفها وهو أربعة تأتي الكون منها
لستة موالية إلى وقعت بعد ستة أجلا ثانيا ثم ثلاثة ثم إلى التأجيل بالمدة
تنتهي إلى الثلاث فأحال كونها تقوم وما والتقوم الأجل إلى خبره وأصله إلى التقوم
بالثلاث فوله تعلى تمتعوا في داركم ثلاثة أيام وفي الأصول وفي الأدلة الجمهور
الجمهور وإن متعلقان بمعنى واحد والمعتبر من عدة الأيام في الأصول إلى يوم الت

أثنائها وما تقوم هو أحلاها وفي إثبات الأدلة شهر ثلاثون يوما ثم في خمسة
عشر ثم ثمانية ثم أربعة ثم ثلاثة وهو معنى قوله ثم تلي أربعة فتسعة فرع
لضعفها وهو الثمانية ثم يلي الأربعة التي دون الثمانية التقوم بثلاثة أن
أيام قال ابن العطار وغيره قال ابن حمدون ويوقفها الحاكم عنه تمام كل أجل من
هذه الآجال ثم يوسع له بالمحل الثالث الرتمام الشفع وقال ابن رشد بعشرة
ثم عشرة ثم يقوم بعشرة أو بثمانية ثم ثمانية ثم ثمانية ثم يقوم
بستة قال أو يقع له أجلا ثالثا لمعامن ثلاثين يوما يدخل فيه التقوم والآجال
كذلك مضروبة فعل الغضاء وهذا كله مع حضور البينة في البلد فإن كانت
غائبة عن البلد فيؤجل أكثر من ذلك وكلام الناظم يفيد أن هذا مع حضور البينة
أو غيبتها غيبة قريبة بدليل قوله والتأجيل في إثبات أصول
الربع أو سواه ثلاثة الأشهر منتهاه ويفهم منه أن القاضي إن يؤجله بأقل
لا كن هذا كله مع إدعاء بعد البينة ومثله إلى مثل ما ذكر في التأجيل بثلاثة
أشهر حاز ملك سنة مثلا أدعى رجل شخص أن ملكه وأقام على ذلك بينة ثا
ثابتة فزعم الحائز أن له حجة أن البينة كاذبة أو على الملك من المدعي فيؤجل في
إثباتها أيضا الأشهر بين والثلاث وهو معنى قوله مع حجة قوية له إلى الحائز
فيؤجل ما ذكر لأجل دعواه متى إثبته إلى الملك الذي يدعي لنفسه من أثبتا
إلى من أثبته لنفسه وزعم هو أن له ما يعارضه فإن مضى الأجل ولم يحضر
شيأ وذكر غيبة مشهورة ونحو فهم يفعل بقرب لذلك أجل آخر ويزاد على ما ذكر
قال في العتبية أما الرجل العامون الذي لا يمنع بما الحل فيزيد في الحال وأما
الذي يغرب ابن يزيد الحائز خصمه وكا يمكن من ذلك إلا أن يذكر أمرا يتعذر به
إثباته ولم يعلم كذبه في مثله مع يفهم أن في كلام العتبية أمرين تقييد غيبة
البينة بالبعد وعموم ذكر الزيادة للعامون في الثانية وبيع ملك ذا أراد عم
غير هما الغضاء فيه عمر ربما ليس له ما سواه به منه سوى ثمنها فله أحلوا به
إلى بيع ذلك الملك من منتهى الأشهر به وتغاير الثمن وما نعامله منه
الشهرة وعلم من بيع الشراء وعن عمر المراد الجنس شهر فيه معزم عرفوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)